الأمم المتحدة

A/70/PV.31

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٣١**

الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنز ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميناان (توغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٧٦ و ٧٧ و ١٢٨ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي العشرين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/70/218)

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثاني والعشرين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/70/226)

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثالث للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/70/225)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للقاضي فاغن جونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي يونسن (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) (تكلم بالإنكليزية): فيما أقف أمام الجمعية اليوم، وهو ظهوري الرابع والأخير أمامها بصفتي رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أود أولا أن أهنئ معالي السيد ماغنز ليكتوفت، ممثل

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الدانمرك، على انتخابه رئيسا للجمعية. ويسرني بالغ السرور أن تتكلل أعماله بالنجاح. ويسعدني أيضا أن أكون قادرا على القيام بدور نشط في تعزيز موضوع رئاسته ”الأمم المتحدة في ذكراها السبعين: التزام جديد بالعمل“.

بينما تحتفل الأمم المتحدة بعيدها السنوي السبعين، وبينما تمرر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الشعلة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، نحن، كممثلين عن المحكمتين المخصصتين، يمكننا مرة أخرى أن نؤكد من جديد التزامنا بالعمل، وبمنع ارتكاب الأعمال الوحشية مثل تلك التي وقعت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وبالاستمرار في تعزيز رسالتنا إلى المجتمع الدولي ومفادها أن مثل هذه الجرائم لن تمر بعد الآن دون عقاب.

ومن دواعي الشرف الكبير أن أخاطب أعضاء الجمعية، وأعرض التقرير السنوي العشرين والنهائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر A/70/218). إن هذا التقرير يفصّل التقدم المحرز في السنة الماضية نحو إنجاز ولاية المحكمة والانتقال إلى الآلية. وأبدأ الآن بتقديم لمحة موجزة عن الأعمال المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، التي أحرزت المحكمة خلالها، على الرغم من عبء العمل الكبير جدا، تقدما كبيرا نحو تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، وإبقائنا على الطريق الصحيح لإنجاز الأعمال القضائية المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

إن أحد أهم الإنجازات المتعلقة بإنجاز ولاية محكمة رواندا هو أن دائرة الاستئناف قد استكملت الآن عملها في جميع القضايا ما عدا قضية واحدة. وحكم الاستئناف الوحيد المتبقي بالنسبة إلى قضية نيراماسوهوكو وآخرين، قضية (”بوتاري“)، من المتوقع أن يصدر في كانون الأول/ديسمبر. ومن المخطط أن يكون التاريخ النهائي المقرر لإغلاق المحكمة رسميا هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أي بُعيد حكم الاستئناف. وبعد ذلك، لن يبقى في المحكمة سوى فريق صغير لإتمام أنشطة التصفية المطلوبة، المتوقع إنجازها في النصف الأول من عام ٢٠١٦.

وفيما نبدأ بالاستعداد للحياة بعد محكمة رواندا، أريد أن أشكر شعبة خدمات الدعم الإداري في المحكمة، التي لا تزال تؤدي، من بين أمور أخرى، دورا هاما في التقدم الكبير الذي حققته المحكمة في العملية الجارية لإحالة المسؤوليات إلى الآلية، بينما تكفل في الوقت نفسه إدارة عملية تقليص المحكمة بفعالية، وتوفر المساعدة للموظفين الذين يغادرونها.

وكما تدرك الجمعية، لقد أنجزت المحكمة عملها على مستوى المحاكمات بالنسبة إلى جميع المتهمين البالغ عددهم ٩٣ متهما، ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، انحصر ما تبقى من عملها القضائي في دائرة الاستئناف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة ثلاثة أحكام استئنافية تتعلق بأربعة أشخاص في قضية كاريمبرا ونغيرومباتسي، وقضية نيزيمانا ونزابونيمانا، مما يصل العدد الإجمالي للأشخاص الذين صدرت أحكامهم على مستوى الاستئناف إلى ٥٥ شخصا. ونجم عن الدعوى المتعلقة بقضية بوتاري، وهي الاستئناف النهائي للمحكمة، عدد كبير غير متوقع من الالتماسات التي تم التقدم بها إلى دائرة الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

والالتماسات المتعلقة بقضية بوتاري، التي تتألف من ستة طعون للدفاع وطعن واحد للادعاء العام، قد نُظر فيها قبل جلسات الاستماع الشفوية، التي جرت في أروشا، خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٢ نيسان/أبريل. ومنذ نيسان/أبريل، انشغلت دائرة الاستئناف في مداولات مكثفة وصياغة الأحكام، الأمر الذي أسفر عن وضع برنامج لإصدار الأحكام قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

وبالانتقال إلى القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى السلطات القضائية الوطنية، أود أن أبلغ الأعضاء

بأن هناك الآن أربع قضايا معلّقة في المحاكم الوطنية – اثنتان في رواندا واثنتان في فرنسا. وباتت مهمة رصد القضايا المحالة تقع الآن على عاتق الآلية. بيد أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت المحكمة موظفين لمساعدة الآلية على رصد هذه القضايا الأربع. وعمل موظفو المحكمة الذين مقرهم في أروشا بمثابة مراقبين مؤقتين للقضايا في رواندا خلال جزء من الفترة المشمولة بالتقرير، وعمل موظف من دائرة الاستئناف في لاهاي بمثابة مراقب مؤقت للقضايا المحالة إلى فرنسا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كلتا الحالتين، جرى تقديم تقارير منتظمة إلى الآلية، وتابعت محكمة رواندا التقدم المحرز عن كثب، وسوف تواصل تقديم الدعم كما هو مطلوب حتى إغلاقها.

وأود أن أعرب عن عميق امتناني للموظفين من المحكمة والآلية كلتيهما الذين وافقوا على الاضطلاع بهذه الأدوار الهامة، بالإضافة إلى مهامهم الأساسية، وأن أثني عليهم على القيام بعملهم كمراقبين مع كفالة عدم مع تسبب ذلك بأي ضرر لعملهم العادي.

ونظرا للأعمال التي أنجزتها المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشعر بأنه لا بد لي من أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأعضاء دائرة الاستئناف، إضافة إلى جميع موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على عملهم الدؤوب المتواصل. وأود مرة أخرى أن أؤكد على أن التقدم الكبير المحرز نحو إنجاز ولايتنا والانتقال إلى الآلية لم يكن ممكنا من دون بذل الجهود الدؤوبة.

وبينما نقترب من نهاية ولايتنا ونواصل العمل على إنجاز الاستئناف الأخير بدون تأخير، فإن الموظفين الذين ما زالوا يعملون في المحكمة هم من بين الأفراد الأكثر تفانيا ومهنية في المنظمة.

ويدل على ذلك أن العديد قد ضحوا بفرص عمل أكثر أمنا ودخلا من أجل إتمام عملهم حتى النهاية. ويحدوني وطيد الأمل في أن تواصل الدول الأعضاء تشجيع الأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على النظر بصورة إيجابية في الطلبات المقدمة من موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المؤهلين، ولا سيما أولئك الذين سيظلوا يعملون مع المحكمة إلى حين انتهاء عقودهم.

وعلى الرغم من تحديات التوظيف المستمرة، فقد أحرزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقدما كبيرا في إعداد السجلات الورقية والإلكترونية والسمعية والبصرية ونقلها لتحفظها الآلية وتديرها. وجرى ذلك العمل بالتعاون مع الآلية من أجل ضمان إدارة السجلات بسهولة بعد نقلها، وإمكانية وصول الأجيال المقبلة إليها. وبداية من ١ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت الآلية ما يقرب من ٧٨ في المائة من السجلات المادية للمحكمة، التي ستكون موجودة في محفوظات الآلية، وسيتم تسليم السجلات المتبقية إلى الآلية قبل الانتهاء من أنشطة تصفية المحكمة في عام ٢٠١٦.

وبالإضافة إلى جرد سجلات المحكمة وتقييمها، فقد عملت المحكمة أيضا على تحرير السجلات السمعية والبصرية لإجراءات المحاكمات. ويمكن لهذه السجلات – التي تعد حيوية بالنسبة لهدف المحكمة المتمثل في ضمان عدم نسيان الأحداث التي وقعت في رواندا أبدا – أن تكون بمثابة خرائط طريق لإنشاء المحاكم الدولية في المستقبل، وربما بنفس القدر من الأهمية، يمكن أن تستخدم لتعزيز تمكين المحاكم المحلية وتوعية العالم بشأن أهمية التصدي للإفلات من العقاب.

وفي حين أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد يتم إغلاقها قريبا، فإن السجلات التي نتجت على مدى العقدين الماضيين لا تقدم سردا للإبادة الجماعية فحسب، بل إنها تروي قصة المحكمة والعدد الكبير من الموظفين والأفراد من كل

ركن من أركان العالم الذين أثروا في أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتأثروا بها، جنبا إلى جنب مع من شملتهم المحاكمات أنفسهم. وإذ تمضي عملية نقل هذه السجلات قدما، أخص بالشكر جميع الموظفين العاملين في هذه المشاريع الهامة وأشيد بهم على العمل الذي أكملوه بامتياز.

وتوفر لي مناقشة الانتقال من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية فرصة مناسبة لأقول بضع كلمات عن صديقي العزيز وزميلي، الرئيس ميرون. فخلال السنوات التي عملنا فيها معا، تأثرت بطاقة الرئيس ميرون ومثابرته وتفانيه، لا سيما بالنظر إلى موازنته بين مسؤولياته كرئيس لكل من الآلية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد تمكننا أنا والرئيس ميرون معا من تعزيز بيئة يمكن لمكتبينا العمل من خلالها بتعاون وثيق وقد أدى دورا أساسيا في قدرة المحكمة على إنجاز ولايتها ونقل مهامها المتبقية إلى الآلية.

وحين أفكر في صداقتنا وعلاقتنا المهنية، ألاحظ مع الأسف أن هذه ستكون المرة الأخيرة التي نقف فيها هنا نحن الاثنين معا لتقديم إحاطاتنا إلى الجمعية. كما ألاحظ أن هذه ستكون آخر إحاطة إعلامية للرئيس ميرون بصفته رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حيث ستنتهي فترة ولايته الثانية قريبا. وأود أن أشكره بالنيابة عن المحكمة بأسرها على عمله رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، الأمر الذي شمل العمل في منصب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ودائرة الاستئناف للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث عمل جاهدا للمحافظة على نزاهة القضاء وتوفير أعلى قدر من الضمانات الإجرائية التي تحظى بأهمية قصوى بالنسبة لشرعية المحكمتين وقوتهما المعنوية.

وسوف أقدم الآن آخر المستجدات في عمل مكتب المدعي العام. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب على دعاوى الاستئناف المتبقية وتقديم المساعدة في دعاوى أخرى جارية، ودعم العمل الرئيسي الذي يضطلع به مكتب المدعي العام للآلية، وتجميع أدلة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وكجزء من مهمته القضائية الرئيسية، واصل مكتب المدعي العام مساعدة مكتب المدعي العام التابع للآلية في مهامه القضائية وشارك أيضا في استعراض التزاماته بالكشف عن المعلومات واستكمالها في جميع القضايا المنجزة.

كما قام مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتسليم المسؤولية عن تعقب الهاربين الثلاثة المتبقين إلى مكتب المدعي العام التابع للآلية واستمر في نقل المهام والمسؤوليات عن إدارة وحفظ السجلات والمحفوظات الرسمية إلى مكتب الآلية.

كما كان مكتب المدعي العام نموذجيا في عمله بشأن عدد من المشاريع المتعلقة بالحفاظ على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي ستكون محورية في تحديد تركة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فعلى سبيل المثال، عزز مكتب المدعي العام وسيستمر في تعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية لملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية على نحو فعال، من خلال وضع دليل لأفضل الممارسات من أجل محاكمة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني وتوفير دليل يحدد الدروس المستفادة من إحالة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للقضايا الجنائية الدولية إلى الولايات القضائية الوطنية. ولدى إغلاقه، سيقدم مكتب المدعي العام تقريرا رسميا عن الإغلاق إلى مجلس الأمن، يتناول فيه بالتفصيل العديد من الإنجازات والتحديات الرئيسية التي واجهها على مدى العشرين سنة الماضية من عمله.

وأنتقل الآن إلى أحد الشواغل المهمة التي أثارتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الجمعية العامة ومجلس الأمن على مدى سنوات، وهي إعادة توطين الأشخاص الذين برأتهم المحكمة والأشخاص المفرج عنهم بعد قضاء مدة العقوبة. وقد دعا مجلس الأمن الدول الأعضاء منذ عام ٢٠١١ إلى مساعدة

المحكمة في إعادة توطين من تمت تبرئتهم والمفرج عنهم الذين يقيمون حاليا في أروشا. ومع ذلك، وبصرف النظر عن اتفاق بلجيكا بقبول أحد الأشخاص الذين برأتهم المحكمة وجمع شمله مع أسرته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لم تحدث تطورات تذكر في هذا المجال على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها المسجل وبذلتها أنا شخصيا، حيث عملنا بلا كلل حتى نهاية عام ٢٠١٤ من أجل إيجاد حلول لهذه المشكلة المقلقة للغاية.

وفي حين أن الآلية تحملت المسؤولية الرسمية عن إعادة التوطين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، لا تزال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ملتزمة بمساعدة الآلية في جهود إعادة التوطين حتى إغلاقها. وأؤكد مرة أخرى على أن مساعدة جميع الدول الأعضاء ضرورية بالنسبة لقدرة الآلية على إعادة توطين الأبرياء والمفرج عنهم، الذين مكث بعضهم في أروشا لأكثر من عقد من الزمان.

قبل أكثر من عشرين سنة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أناط مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مهمة المساعدة على إحلال السلام والمصالحة في منطقة البحيرات الكبرى عن طريق محاكمة المسؤولين عن الفظائع المرتكبة في رواندا في عام ١٩٩٤. وإذ أقف هنا اليوم، بعد مرور عقدين والمحكمة على وشك الإغلاق، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن المحكمة، إلى جانب عديدين آخرين، ساعدت في إعادة بناء الثقة بين الشعب الرواندي والأمم المتحدة، وأن رواندا – بفضل العدالة والعديد من برامج التوعية وبناء القدرات – تمكنت من لم شملها مرة أخرى.

وبينما نفكر في العمل الذي أنجزته المحكمة، أود أن أذكر أن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ يصادف الذكرى السنوية العشرين لإنشاء مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واحتفالا بهذه المناسبة، نظمت المحكمة مناسبات للإشادة بالضحايا والناجين من الإبادة الجماعية وللاعتراف بأولئك الشجعان الذين دخلوا قاعة المحكمة – معظمهم للمرة الأولى – وسردوا أحداثا ”هزت الضمير الجماعي للبشرية “، على نحو ما قالت بحق السيدة نافي بيلاي، الرئيسة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وتضمنت الأنشطة التي نظمتها المحكمة ندوة عن إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والندوة السابعة للمدعين العامين الدوليين، وضمت مئات من الفقهاء والمهنيين القانونيين وكذلك السياسيين والمسؤولين الحكوميين والمدعين العامين والقضاة على الصعيدين الدولي والوطني، وممثلي وسائط الإعلام من جميع أنحاء العالم. كما نظمت أنشطة هامشية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في لاهاي، حيث توجد دائرة الاستئناف، وهنا في نيويورك، حيث أنشأها مجلس الأمن.

ولضمان ألا ينسى العمل الذي قامت به المحكمة في أعقاب الإبادة الجماعية والتأكد من أن معركتها المستمرة ضد الإفلات من العقاب ستعيش طويلاً بعد إغلاق أبوابها، أعدت المحكمة فيلماً قصيراً جديداً بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشائها، ويتوفر على موقعها على شبكة الإنترنت. وقد اجتذب الفيديو أكثر من ١٢٥٠٠٠ مشاهدة، ليجدد اهتمام الجمهور العام بالأحداث التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ ويؤكد رسالة المحكمة من خلال تقديم المتهمين بارتكاب أبشع الجرائم إلى العدالة لينالوا جزاءهم، وهو ما يشدد عليه الفيلم، ما يشير إلى أننا صرنا أقرب إلى وقت يحقق فيه القانون الدولي العدالة للجميع وفي كل مكان.

وقد يقال، ولا بد لي أن أردد ذلك، إن قرارات الادعاء العام والقضاء وحدها لا يمكنها صون السلام أو تحقيق المصالحة في منطقة دمرها العنف. ولضمان أن تفهم المجتمعات المتأثرة طبيعة عمل المحكمة، بل وتداعيات الإبادة الجماعية والدروس المستفادة في مكافحة الإفلات من العقاب، تواصل المحكمة

تنفيذ برامج التوعية وبناء القدرات، وستستمر في ذلك حتى الإغلاق.

وكان من أهم المبادرات إنشاء مركز معلومات أوموسانزو في كيغالي إلى جانب مراكز المعلومات الإقليمية العشرة الإضافية في رواندا. ومراكز المعلومات تلك التي تقدم خدمات المكتبات والمراجع القانونية والتدريب والإشعارات بشأن الأنشطة المتعلقة بالمحكمة، أدت دوراً رئيسياً في نشر المعلومات وتحسين الاتصال والوصول إلى السوابق القضائية للمحكمة وغيرها من المواد القانونية. ويسعدني أن أعلن أن تلك المراكز، إلى جانب المواد التي تحتوي عليها، قد سلمت للحكومة الرواندية، التي وعدت باستمرار إتاحتها للشعب الرواندي.

وتشارك المحكمة أيضاً في حملات التوعية المختلفة ونظمت العديد من الدورات التدريبية لأصحاب المهن القانونية في رواندا وكل أنحاء أفريقيا، ولا يزال تشاطر الممارسات المطورة والدروس المستفادة يمثل أولوية للمحكمة. وإلى جانب الكتيبات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة المثبتة بالمراجع والمصادر، أريد أن أشير إلى أن مكتب المدعي العام قد نشر أيضا كتيب الدروس المستفادة لتعقب الفارين من العدالة الدولية والقبض عليهم؛ وبالتعاون مع مكاتب الادعاء العام الأخرى، وضعنا كتيباً عنوانه ”محاكمة الفظائع الجماعية: مجموعة من الدروس المستفادة والممارسات المقترحة من مكاتب الادعاء العام“.

تبادل الممارسات المطورة بين المحاكم الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية كان أيضا مبادرة مهمة أطلقتها المحكمة في عام ٢٠١٣، وأحرزت تقدماً كبيراً في العام الماضي. والهدف من حلقات العمل بشأن الممارسات المطورة تلك، والتي عقدت اثنتان منها في لاهاي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان الجمع بين الموظفين القانونيين من المحاكم الجنائية الدولية والمختلطة لمناقشة وتبادل الممارسات المطورة والدروس المستفادة. ومن خلال عقد حلقات العمل وتوفير الكتيبات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، قدمت المحكمة مجموعة من الأدوات لمواصلة تطوير القانون الدولي فضلاً عن الأدوات التي يمكن أن تستخدمها السلطات القضائية الوطنية لكي تسترشد بها نظمها القضائية القائمة وتعززها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى الفعالية المزمع تنظيمها في ١ كانون الأول/ديسمبر مع إغلاق المحكمة، ويحدوني الأمل في أن ينضم إلينا في أروشا العديد من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذ نستعد لتسليم الشعلة إلى الآلية، وذلك تقديراً لسعي المحكمة إلى تحقيق العدالة الجنائية الدولية على مدار عقدين. وفي الأشهر الأخيرة هذه، يستمر التركيز على استكمال نقل المهام إلى الآلية والاستئناف الوحيد المتبقي بطريقة كفؤة وفي الوقت المناسب دون المساس بالحق في محاكمة عادلة. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ستكون المحكمة في مرحلة تصفية أعمالها، وتكون الآلية قد تولت كامل الولاية والمسؤولية عن جميع المهام المتبقية للمحكمة ومحفوظاتها. ومع اقتراب نهاية تلك العملية، فإننا نطلب من المجتمع الدولي مرة أخرى تقديم الدعم الضروري للمحكمة لكي يتسنى لها إغلاق أبوابها وقد استكملت ولايتها.

يبقى أن أقول إنني تشرفت بمخاطبة الجمعية هذه للمرة الأخيرة. وإذ أوشكت ولايتنا على نهايتها، وباسم المحكمة بالكامل، أود أن أعرب عن امتناننا لحكومات الدول الأعضاء على دعمها لعمل المحكمة ومساعدتنا في معركتنا الجماعية للتصدي للإفلات من العقاب. ولكن، ما زال هناك عمل ينبغي إنجازه. وبالعودة إلى الموضوع الذي طرحه السيد ليكتوفت بشأن الالتزام الجديد بالعمل، وبدعم من الدول الأعضاء، فإنني على ثقة من أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ستحرص على التزامها بتطوير القانون الدولي والعدالة الدولية بطريقة

مجدية تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق هدفنا لإنهاء الإفلات من العقاب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للقاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

القاضي ميرون (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل أمام الجمعية العامة وأن أفعل ذلك تحت رئاسة الدانمرك، بصفتي المزدوجة كرئيس للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وللمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وقبل أن أتطرق إلى تفاصيل تخص الآلية والمحكمة، يسرني بالغ السرور أن أهنئ الدانمرك على توليها رئاسة الجمعية العامة، متمنياً لها كل التوفيق خلال ولايتها هذه. كما أعرب عن امتناني البالغ لجهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن خلال العام الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، يشرفني أن أنوه بالمساعدة الكبيرة التي تلقاها المؤسستان اللتان أترأسهما من مكتب الشؤون القانونية والمستشار القانوني، السيد ميغيل دي سربا سواريس، وكذلك من الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ستيفن ماتياس. إن دعمهما الثابت لجهود العدالة الدولية ومؤسساتها أمر بالغ الأهمية لنجاح عملنا. أخيراً، وليس آخراً بكل تأكيد، أود أن أنوه بالعرض الذي قدمه رئيس محكمة رواندا للتقرير السنوي النهائي اليوم. والرئيس يونسن قاد تلك المؤسسة كل هذه السنين بكفاءة عالية ونزاهة. وكان شرفاً وامتيازاً لي أن عملت إلى جانبه. كما أنني ممتن جداً له على ملاحظاته الودية للغاية اليوم.

أود أيضاً أن أحيي كل الأعضاء الأساسيين والقضاة والموظفين السابقين والحاليين، وأصحاب الشأن الآخرين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إنجازاتهم الجديرة بالثناء. ويشرفني أن أواصل عملهم من خلال الآلية.

في ملاحظاتي اليوم، أود أن أسلط الضوء على النقاط البارزة في عمل الآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال العام الماضي، مع تحديد النجاحات والتحديات المستمرة.

ويرد الاستعراض الأكثر تفصيلاً لهذه المسائل في التقارير الخطية المقدمة بالنيابة عن المؤسستين اللتين أمثلهما. وانتقل أولاً إلى عمل الآلية.

أكد العام الماضي مرة أخرى أن الآلية في طليعة العدالة الدولية، وتبرهن ليل نهار أنه من الممكن، بالتنظيم المناسب والهياكل الأساسية والقيادة، البناء على الدروس المستفادة من المحاكم الدولية الحديثة الأولى، وأن تعمل بكفاءة وفعالية.

على سبيل المثال، ترأست في كانون الأول/ديسمبر الماضي أول حكم استئنافي صادر عن الآلية، في قضية أوغستين نغيراباوراي ضد المدعي العام. وصدر الحكم دون أي تأخير، بالرغم من الطابع المعقد للقضية والجدول الزمني الطموح وحقيقة أن جميع القضاة كانوا يعملون بشأن تلك القضية بلا أجور إضافية أثناء قيامهم بمسؤولياتهم القضائية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واستنادا إلى خبرتنا في هذه القضية، إلى جانب الأعمال القضائية المعقدة الأخرى التي نظرت فيها الآلية، فإنني على ثقة من أنه يمكننا تكرار هذا النجاح في المستقبل في المحاكمات وإجراءات الاستئناف، مع الحد البالغ من التكاليف بعدم الدفع للقضاة إلا للوقت الذي يقضونه في القضية، وتخفيض وقت المحاكمات وإجراءات الاستئناف بزيادة كفاءة الإجراءات القضائية.

كما يسرني إبلاغكم بأن الآلية ستكون، قبل نهاية السنة، قد تولت مسؤولية جميع المهام المتواصلة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وخلال الأشهر المقبلة، ستسلم المسؤوليات الإدارية النهائية، بما في ذلك الأمن وإدارة المباني، وفقا للجدول الزمني للآلية. كما نواصل إحراز تقدم كبير في نقل والإعداد لنقل مهام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذات الصلة، وهي عملية ستنتهي بإغلاق المحكمة في عام ٢٠١٧. ونقل هذه المسؤوليات عملية بالغة التعقيد، وعملية لم يكن يتسنى تحقيقها بدون التعاون الوثيق للقاضي فاغن جونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلا عن المدعين العامين، والمسجلين والقضاة وموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والآلية ممتنة لمساعدتهم وتعاونهم الهامين.

ونحن ممتنون أيضا للدول التي أبرمت أو تفكر في الدخول في اتفاقات تنفيذ الأحكام مع الآلية. وتعول الآلية على دعم فرادى الدول الأعضاء لكفالة تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والآلية نفسها، ومساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد لا تقدر بثمن. وإذ يستمر نقل المهام المتبقية دون توقف وفي الموعد المحدد، تركز الآلية أيضا على ثلاثة تحديات إضافية على مدى العام القادم.

وأول هذه التحديات ينطوي على تشييد مقر جديد للآلية في أروشا. ويستمر التقدم في تشييد المباني، وسيكفل هذا المرفق الجديد أن تعمل الآلية في أروشا بالحماية الأمنية اللازمة، وقاعة محكمة مناسبة، وأماكن مناسبة للحفاظ على الأرشيف. وعقدنا في تموز/يوليه من هذا العام احتفالا متواضعا لإزاحة الستار عن حجر الأساس للمبنى الجديد، وقد تشرفنا بحضور فخامة السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس تنزانيا. وأكد حضور الرئيس كيكويتي الدعم الواسع النطاق الذي تقدمه تنزانيا السخية إلى الآلية على مر السنين.

ويتمثل التحدي الرئيسي الثاني الذي نواجهه في إلقاء القبض على الأفراد المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين يعتبرون حاليا فارين من العدالة. وضعت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سابقة هامة بمحاسبة جميع الأفراد الذين وجهت إليهم لوائح اتهام، وهو إنجاز رائع. ومن الأهمية بمكان كفالة أن ينطبق الأمر نفسه عندما يتعلق الأمر بالأفراد المتهمين من جانب المحكمة الجنائية الدولية لراوندا السابقة كذلك. وكلي ثقة كاملة في العمل الكبير الذي يضطلع به المدعي العام للآلية لإلقاء القبض على هؤلاء الفارين من العدالة، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون بكل السبل الممكنة مع مكتب المدعي العام.

والتحدي الثالث الذي يواجه الآلية ينطوي على نقل بعض الأفراد الذين كان قد صدر بحقهم لوائح من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثم فيما بعد تبرئتهم أو إطلاق سراحهم ولكن لم يتمكنوا من العودة، أو يخشون العودة إلى بلدهم للمواطنة. واضطلعت الآلية بالمسؤولية عن نقل هؤلاء الأفراد في بداية هذا العام، وقد اعتمدت خطة استراتيجية لتوجيه الجهود الرامية إلى نقلهم والحد من التكاليف المرتبطة بذلك. وتشكل إعادة توطين هؤلاء الأشخاص تحديا حاسم الأهمية للعدالة الدولية، وأحث جميع الممثلين الحاضرين هنا اليوم على الاتصال بالآلية بشأن فرص إعادة نقلهم المحتملة.

وبطبيعة الحال، وحتى مع التصدي للتحديات المحددة التي أشرت إليها، والقيام بذلك بالطريقة الأكثر كفاءة وبفعالية من حيث التكلفة، تواصل الآلية التركيز على اعتماد أفضل الممارسات عبر مجموعة من المجالات. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد قضاة الآلية مؤخرا قانونا قضائيا يحدد المسؤوليات الأخلاقية للقضاة والمعايير العالية التي نلزم بها أنفسنا. كما نشارك مع مجتمعاتنا المحلية والإقليمية والوطنية. على سبيل المثال، استطعت أن أؤمن مؤخرا تمويلا خارجيا للسماح لنا

بتوفير التدريب والدعم لطلاب القانون والقضاة في تترانيا، مما يساعد على تقاسم موارد وخبرات الآلية مع الأوساط القانونية في الدولة المضيفة.

سأنهي ملاحظاتي بشأن الأنشطة المحددة للآلية بالتأكيد مجددا على مدى امتنان القضاة وزملائي رؤساء الدوائر والموظفين وامتناني على دعم المجتمع الدولي، لا سيما الدولتان المضيفتان، جمهورية تترانيا المتحدة وهولندا. بينما نسعى لتنفيذ ولايتنا بأفضل طريقة ممكنة، فإن دعم الأمم المتحدة وأعضائها يشكل الركيزة الأساسية لجميع جهودنا.

أنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويمكني إبلاغكم بأن المحكمة تواصل إحراز تقدم كبير في إنجاز آخر محاكماتها ودعاوى الاستئناف لديها. وأصدرنا هذا العام حكمين رئيسيين: في القضية الكبيرة للغاية للمدعي العام ضد فوييادين بوبوفيتش وآخرين وهي قضية تضم ستة مستأنفين، وفي استئناف توليمير المعقد. ويتوقع صدور الحكم الآخر في دعاوى الاستئناف في قضية وستانيشيتش وسيماتوفيتش بحلول نهاية هذا العام. وستستمر أربع محاكمات ودعوتا استئناف اعتبارا من مطلع عام ٢٠١٦، مع إنجاز محاكمتين خلال الربع الأول من السنة الجديدة، وإنجاز محاكمة إضافية واستئناف خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦، وإنجاز هاتين القضيتين الأخيرتين قبل نهاية عام ٢٠١٧. وبناء على ذلك، من المتوقع أن تستكمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عملياتها في غضون حوالي عامين.

وبينما تنجز المحكمة عملها القضائي المتبقي، فإنها تلقص بسرعة عدد الموظفين ويجري نقل مهام أساسية معينة إلى الآلية، وفقاً للولاية الصادرة عن مجلس الأمن. والمحكمة ملتزمة بإنجاز أعمالها بأقصى قدر ممكن من السرعة والفعالية. وبطبيعة الحال، فهذا الاستمرار في خفض عدد الموظفين، كما سبق أن ذكرت، له أثر سلبي لا يمكن تجنّبه على معنويات موظفي المحكمة إذ يعرفون أن وظائفهم قد تتلاشى قريبا ويبحثون عن فرص مهنية أخرى. وفي ظروف من هذا القبيل، يمكن أن يؤدي بحث الأفراد عن الأمن، وهو أمر مفهوم، – بل قد أدى بالفعل – إلى رحيل أعضاء رئيسيين في فريق الصياغة. وهذا التناقص في الموظفين تسبب بالفعل في تأخيرات في إنجاز القضايا. وتتمثل واحدة من أولوياتي العليا بصفتي الرئيس في اتخاذ كل خطوة ممكنة للتصدي لهذا الخطر.

وإنني أتواصل بنشاط مع رئيس قلم المحكمة ومع مكتب إدارة الموارد البشرية للحصول على استثناءات من القواعد التي قد تعوق المناخ الأمثل للتوظيف والاحتفاظ بالموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فأنا على اتصال وثيق مع القضاة رؤساء الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف بالإضافة إلى إيعازي إلى رئيس قلم المحكمة بتوفير جميع الموارد اللازمة لهم ليكون لديهم عدد كامل من الموظفين الموكلين بالقضايا وأن يوفروا أيضاً فرصا للترقي قد تحول دون تناقص عدد الموظفين. ووافق رئيس قلم المحكمة على تلبية أي طلب من القضاة رؤساء الدوائر للحصول على موارد. واعتماد هذا النهج سيقلل إلى حد كبير من خطر تأخر صدور الأحكام في المواعيد المتوقعة.

إن ملاحظاتي التي أدلي بها اليوم ستكون الأخيرة التي أقدمها إلى الجمعية بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويشرفني كثيراً أني تولّيت هذا المنصب بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ ثم للفترة من ٢٠١١ إلى تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، بعد أن انتخبني زملائي القضاة وأعادوا انتخابي. وعلى المستوى الشخصي، أود أن أشير إلى أنني بحكم معاصرتي للحرب العالمية الثانية حيث شهدت بعض فظائعها في طفولتي، شرُفت أيما شرف بالمساعدة في توجيه أولى المحاكم الجنائية الدولية في العصر الحديث.

وإنني أدرك تماماً أن المحاكم الدولية، بما في ذلك محكمة يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية، كانت موضع انتقاد كبير في الآونة

الأخيرة. ويمكن تفسير بعض هذا اللوم بأنه ناتج ثانوي لا مفر منه لولايات المحاكم التي تتيح لها النظر في قضايا ذات أبعاد غير عادية وتقييم الأدلة المعروضة عليها والمسؤولية الجنائية الفردية دون اعتبار لكيفية تأثير تلك الأحكام على خطط سياسية معينة أو اتساقها مع مشاعر الناس. أما الانتقادات الأخرى المتعلقة بمسائل من قبيل بطء الإجراءات القضائية والتكاليف الكبيرة للمحاكمات التي تجري على صعيد دولي، فإنها كثيراً ما تكون محقة تماما.

ويُعزى جزئياً إلى الانتقادات من النمط الأخير، والحاجة إلى التصدي لها بطريقة موضوعية، شعوري بسعادة وتشريف كبيرين كوني لا أزال رئيساً للآلية. وكما ذكرت من قبل، أعتقد أن هذه المؤسسة تضرب بالفعل مثالاً مؤثراً وهاماً على أفضل الممارسات عن طريق الحفاظ على مواطن القوة الظاهرة لدى المحاكم الجنائية الدولية القائمة والمضي بها قدماً مع خفض التكاليف وزيادة الفعالية.

ولكن حتى في حين نكرس جهودنا في الآلية لإيجاد سبل جديدة لتحسين عملنا وتحسين إنتاجيتنا ولنكون بمثابة نموذج جديد وحيوي للعدالة الدولية، يجب ألا ندع هذه الجهود تُنسينا إلى أي مدى حوّل رواد هذا العصر الجديد من المحاكم الجنائية الدولية الحديثة فهمنا للجرائم الخطيرة وردنا عليها، رغم جميع أوجه القصور المعترف بها. وكونهما أول محكمتين جنائيتين دوليتين من الجيل الجديد، فإن محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا تشكلان مثالين ملهمين على التزام المجتمع الدولي بإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. ومن خلال المجموعة الكبيرة من الأحكام والقرارات الموضوعية والإجرائية الصادرة عنهما، تؤدي المحكمتان دوراً بارزاً في توسيع المعرفة بالقانون الدولي العرفي والامتثال له، بما في ذلك، وعلى وجه خاص، ما يتعلق بحظر الاعتداء الجنسي والحماية المنطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية والاجتهاد القضائي بشأن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل النجاح في إحضار كل فرد من الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، سددت محكمة يوغوسلافيا السابقة ضربة ضد الإفلات من العقاب تصعب مجاراتها، حيث يُعد المثل الذي ضربته بمثابة إنذار صارم موجه إلى الذين يأملون في الإفلات من عواقب أفعالهم. وباستحداثها جهود العدالة الأوسع نطاقاً، المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، غيرت المحاكم إلى الأبد ردّ المجتمع الدولي على النزاعات في المستقبل – فضلاً عن الحالية والسابقة – وزادت من الحماية المقدمة إلى أضعف فئات السكان المتضررين من النزاع.

وإذ نحتفل بهذه الإنجازات، يرجع جانب كبير من الفضل إلى القضاة وموظفي الأمم المتحدة والمحامين الذين عملوا بلا كلل في المحاكم ومعها لتحقيق وعدها الأولي بل وتجاوزه. ولكن هذا الفضل تتقاسمه، بل ويجب أن تتقاسمه، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فقد كانت المساعدة المادية والسياسية والكثير غيرها من أنواع المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء أساسية لنجاح المحاكم الجنائية الدولية، وستظل عاملاً حاسماً في الجهود الرامية إلى جعل هذه المحاكم أكثر تأثيراً وكفاية في السنوات المقبلة. ولا أستطيع أن أؤكد بما فيه الكفاية أنه لولا شراكة الحكومات الممثلة في الجمعية العامة، لما كانت أي من الإنجازات التي تطرقت إليها اليوم ممكنة.

وبطبيعة الحال، لا يزال أمامنا شوط طويل لجعل احترام سيادة القانون عالميا وليصبح الإفلات من العقاب في ذمّة التاريخ. ولكن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحاكم المماثلة قد بشرت ببدء عهد جديد من القانون الدولي في العقدين الماضيين فقط، عهد جديد من المساءلة التي كان من المستحيل أن نتصورها حتى

قبل ٣٠ عاماً، ناهيكم عن الأيام الحالكة للحرب العالمية الثانية. وإنني واثق أنه بفضل دعم الجمعية العامة، فإن المحاكم الجنائية الدولية، مثل الآلية، يمكنها أن تتكئ على هذه الإنجازات في السنوات المقبلة لتصبح بمثابة بشائر لعالم يجسّد أسمى تطلعات الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد مارهيك (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. والبلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا، تؤيد هذا البيان.

ونؤكد من جديد دعمنا الدائم لعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونشيد بالمحكمتين على ما حققتاه من إنجازات وإسهامات قيمة من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة. ونرحب باضطلاع الآلية بشكل متزايد بالمسؤولية عن جميع جوانب عمل المحكمتين. ونشكر الرئيس ميرون والرئيس يونسن على تقريريهما، ونشيد بجهودهما في إنجاز عمل المحكمتين وتعزيز عمل الآلية. ومن المهم أن تحصل الآلية وكلتا المحكمتين على الدعم اللازم لإنجاز ولايتيهما.

وأدت المحكمتان دوراً رئيسيا في تعزيز سيادة القانون وتدعيم الاستقرار والمصالحة في الأجل الطويل. ومنذ إنشاء المحكمتين، جسدت كلاهما الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب ورفض المجتمع الدولي للسماح بإفلات مرتكبي أخطر الجرائم ذات الاهتمام الدولي من يد العدالة. وكانتا سبّاقتين في إيجاد الاجتهاد القضائي في مجال عملهما. وقد مهدتا السبيل إلى إقامة المحكمة الجنائية الدولية

ونرحب بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ماضية في طريقها نحو الإغلاق بحلول نهاية عام ٢٠١٥، في حين أننا نتوقع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نهاية عام ٢٠١٧، ونحن نقدر أن المحكمتين قد اتخذتا الخطوات اللازمة لضمان تسليم مهامهما إلى الآلية على نحو سلس. إن سلاسة العملية الانتقالية هي أمر هام لكي يواصل كلا فرعي الآلية الاضطلاع بعمل المحكمتين وحمايته. وأخيرا، نلاحظ مع الارتياح أن المحكمتين ملتزمتان بإكمال إجراءاتهما بفعالية وفي الوقت المناسب، دون المساس بالحق في محاكمة عادلة.

ونذكر بأن مسؤولية الدول في التعاون مع المحكمتين والآلية، ولا سيما في مجال تقديم المتهمين إلى العدالة، تظل أمرا بالغ الأهمية لقدرة المؤسسات القضائية على إنجاز ولاياتها. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا نذكر بأنه على الرغم من النداءات المستمرة من المجتمع الدولي، ما زال تسعة متهمين طلقاء، بما في ذلك الستة الذين أحيلت قضاياهم إلى رواندا. وعدم إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين يبعث على القلق الشديد.

ونحن نلاحظ مع التقدير المشاريع الجديدة التي بدأها مكتب المدعي العام للآلية، التي تم إعدادها بالاشتراك مع السلطات الرواندية، من أجل تيسير تعقب واعتقال الهاربين المتبقين. ونلاحظ أيضا مع التقدير الدعم المقدم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وبعض الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال برنامج الولايات المتحدة لدفع المكافآت المتعلق بالإدانة في مجال جرائم الحرب. ونحن ندعو جميع الدول المعنية إلى تكثيف جهودها والتعاون مع فرع الآلية في أروشا من أجل

ضمان إلقاء القبض على كافة الهاربين المتبقين وتسليمهم. كما أن من الضروري زيادة التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الآلية لنقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة والأشخاص المدانين الذين تم الإفراج عنهم في جمهورية تترانيا المتحدة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نلاحظ أنه في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم ألّبت أربع محاكمات وفي ثلاثة طعون، مع تحديد جميع المتهمين الـ ١٦١. ونرحب بحقيقة أن أجهزة المحكمة قد اتخذت تدابير من أجل زيادة كفاءة الإجراءات القضائية التي لم تتخذ بعد، والتقليل إلى أدنى حد من التأخيرات الناجمة عن تناقص الموظفين، وسوء صحة المتهمين، والتعقيدات غير متوقعة في بعض الإجراءات. ونلاحظ أن مكتب المدعي العام قد أقر بالمساعدة التي تلقاها من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وسوف نواصل دعم مكتب المدعي العام. ونرحب بحقيقة أن المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة لا يزال أحد العناصر الرئيسية في جهود مكتب المدعي العام الرامية إلى بناء القدرات الوطنية في مجال العدالة الوطنية.

ونلاحظ أيضا أن مكتب المدعي العام ما زال يعرب عن ارتياحه لمستوى التعاون بين المكتب والسلطات في الدول المعنية. إن الانتهاء من عملية تحقيق العدالة في الجرائم التي ارتكبت خلال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة يمثل مساهمة أساسية في تحقيق السلام الدائم والمساءلة وسيادة القانون. وبالتالي، يشكل التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافياالسابقة شرطا أساسيا لعملية تحقيق الاستقرار والانتساب في غرب البلقان، وهو شرط أساسي للعضوية في الاتحاد الأوروبي.

ونرحب بعمل المحكمتين والآلية على تعزيز قدرة السلطات الوطنية على المعالجة الفعالة لما تبقى من قضايا جرائم الحرب. ونحن نؤيد تماما التدريب وتبادل المعلومات وكذلك إمكانية الوصول إلى المواد وأدلة التحقيق المتاحة للجمهور من المحكمتين. وفي سياق الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سربرينتشا، التي احتفل بذكراها في تموز/يوليه ٢٠١٥، فإن هذا أمر مهم للحفاظ على إرث المحكمة وتعزيز القدرة المحلية للفصل في جرائم الحرب. والاتحاد الأوروبي، في اضطلاعه بعملية الاستقرار والانتساب لغربالبلقان، إنما يشدد بصورة متزايدة على أهمية الملكية المحلية للتعامل مع قضايا جرائم الحرب تماشيا مع ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، فإن الدعم المباشر من الاتحاد الأوربي لميزانية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، القائمة منذ عام ٢٠١٣ في بعض بلدان غرب البلقان، يكمل الجهود الرامية إلى زيادة القدرات الوطنية في معالجة تراكم الأعمال غير المنجزة من قضايا جرائم الحرب.

ونلاحظ أن مكتب المدعي العام قد وَاصل تشجيع تحسين التعاون الإقليمي بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية، ونحن نرحب بحقيقة أنه تم تحقيق نتائج ذات مغزى في هذا الصدد، حتى وإن كان ما زال هناك تحديات رئيسية. وندعو الدول يوغوسلافيا السابقة إلى مواصلة التعاون الإقليمي في المسائل الجنائية، وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي. ونحيط علما بالشواغل الخطيرة التي أعرب عنها مكتب المدعي العام في أجزاء من التقرير الذي يتناول محاكمات قضايا جرائم الحرب على الصعيد الوطني، وخاصة فيما يتعلق بحقيقة أن مكاتب الادعاء الوطنية لم تقم بعد بالاعتماد والتنفيذ الكاملين للنهج الاستراتيجية تجاه التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الحرب، بما في ذلك إيلاء الأولوية لأكثر القضايا تعقيدا.

ونلاحظ أن فرع أروشا من مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية قد استمر في رصد التقدم المحرز في القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، وأن العمل جار بشأن عدد من المشاريع، بما في ذلك وضع برنامج تدريب إقليمي بشأن التحقيق والمقاضاة للعنف الجنسي والجنساني. ونرحب بحقيقة أن جهود المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيما يتعلق ببناء القدرات، والتدريب والتعليم قد اتسع نطاقها الآن ليتجاوز شرق أفريقيا، وتشمل تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة مع المحاكم الدولية الأخرى والسلطات المحلية.

وسوف نواصل دعم كل من مبدأ ونظام العدالة الجنائية الدولية، فضلا عن دورها الأساسي في تحقيق السلام الدائم، والمساءلة وسيادة القانون، وندعو جميع الدول إلى الحذو حذو ذلك.

ونحث جميع الدول على التعاون مع المحكمتين وفروع الآلية، في امتثال تام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان عدم نسيان المعارف المكتسبة والدروس المستفادة في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد نورمان (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن نيوزيلندا وأستراليا وبلدي وكندا. أودّ أولاً أن أشكر الرئيسين ميرون ويونسن على تقريريهما وعملهما الدؤوب والشاق.

وتودّ مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن تغتنم الفرصة للتأكيد على دعمها القوي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. خلال أكثر من ٢٠ عاماً منذ إنشائهما، طوّرت المحكمتان ممارسة القانون الجنائي الدولي من خلال إدارة وتسيير الدعاوى الجنائية المعقدة. وقد أضافتا إلى فقه القانون الجنائي الدولي سعة وعمقاً، بإقامة العدل في قضايا تنطوي على بعض أبشع الجرائم في التاريخ الحديث. ولا مبالغة في تقدير الإنجازات الكثيرة والمساهمة الهائلة للمحكمتين صوب إنهاء الإفلات من العقاب.

وتسلّم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالجهود التي تبذلها المحكمتان وهما تعملان للوفاء بالمواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز، مع ضمان أن جميع الضمانات الإجرائية الأساسية قد استوفيت. ومن الأهمية بمكان عدم وجود فارين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد اختتمت المحكمة دعاوى ضد ١٤٧ من بين ١٦١ شخصا صدرت بحقهم لوائح اتهام. ولا تزال أربع محاكمات (تشمل أربعة أفراد) وثلاثة طعون (تشمل ١٠ أفراد) قيد نظر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويتوقع صدور أحكام قبل نهاية هذا العام في اثنتين من المحاكمات.

وتعترف مجموعة البلدان بأن تناقص الموظفين يشكل تحدياً متزايداً يواجه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن فقدان الموظفين الأقدمين ومعرفتهم الواسعة بكل قضية أدت إلى التأخير. ونشجع الأمم المتحدة على النظر في حلول خلاقة لمواجهة هذا التحدي ونشجع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الاستمرار في جهودها الرامية إلى ضمان السير قدماً بما تبقى من الإجراءات القضائية بكفاءة وفعالية على السواء.

لقد أنجزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أعمالها بشأن القضايا الموضوعية في المرحلة الابتدائية للمتهمين الـ ٩٣ كلهم، بما في ذلك إحالة ١٠ متهمين إلى المحاكم الوطنية للملاحقة القضائية. وهناك تسعة من الفارين ما زالوا طلقاء، سوف يحاكم ثلاثة منهم أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية إذا قُبض عليهم. إن تعاون الدول أمر حاسم في اعتقال وتسليم هؤلاء

الأفراد. وترحب مجموعة البلدان بنهج المحكمة الاستباقي والتزامها بالوفاء بإنجاز أهدافها.

ودون رغبة في التقليل من أهمية الجهود الكبيرة التي يبذلها قضاة المحكمتين وموظفوهما والمدعون العامون ومحامو الدفاع، تلاحظ مجموعة البلدان أن الدول، أيضاً، تضطلع بدور مركزي بوصفها ميسّرة لعمل المحكمتين الهام نحو إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نقر بأن إلقاء القبض على آخر الفارّين المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا يعزى في جانب كبير منه إلى الجهود التعاونية بين الدول والمدعي العام للمحكمة.

وتشجع المجموعة على تعاون مماثل، بما في ذلك التعاون مع آلية تصريف الأعمال المتبقية عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٥٠ (٢٠١٤)، من قبل جميع الدول في ما يتعلق بالفارين التسعة المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويجب علينا الدخول في حوار بشأن الخيارات المتاحة لمعالجة محنة الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرجت عنهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين تدعو الحاجة إلى نقلهم من أروشا. ولا يتوقف عمل المحكمتين عند صدور حكم نهائي. ويتمثّل جزء من إرثهما في الرعاية المستمرة للضحايا والشهود، فضلاً عن المتهمين والمحكوم عليهم.

(تكلم بالفرنسية)

وتود المجموعة أن تؤكد مجدداً دعمها لقرار مجلس الأمن الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠))، الأمر الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من ضمان استمرار سيادة القانون، والتطبيق العملي للعدالة الجنائية، وحماية الشهود، وصيانة محفوظات المحكمة ما بعد إنجاز المحكمتين لولاية كل منهما. ونرحب بحقيقة أن آخر التقارير الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تبيّن التزامهما بضمان نقل الأنشطة المتبقية بصورة فاعلة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وشدد المجلس على ضرورة أن تكون الآلية هيكلاً صغيراً وفعالاً. وليتحقق هذا الهدف، فالتعاون الوثيق والتشاور بين الآلية والمحكمتين أمر أساسي، وكذلك تعاون الدول الأعضاء. وتحيط مجموعة البلدان علماً بالأعمال التي يجري الاضطلاع بها لكفالة الانتقال السلس وتبادل أفضل الممارسات. ونتطلع إلى نتائج استعراض عام ٢٠١٦ لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

يتوقف النجاح في إنجاز المحكمتين لعملهما وإرثهما للعدالة الجنائية الدولية في نهاية المطاف، وإلى حد كبير، على الجهود الفردية والجماعية للدول الأعضاء. ومن جانبنا، سوف تواصل نيوزيلندا وأستراليا وكندا تقديم تعاونها ودعمها الكامل إلى المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية من أجل التنفيذ العملي لالتزامنا الثابت بالعدالة الجنائية الدولية.

السيدة شتينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج.

أودّ أولاً أن أشكر القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على التقريرين السنويين الزاخرين بالمعلومات اللذين تقدما بهما إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونشيد بالإنجازات الهامة التي حققتها كل من المحكمتين خلال الأعوام الـ ٢٢ الماضية، التي شملت إسهامات هامة في تطوير القانون الجنائي الدولي خلال تلك الفترة. وعلى وجه الخصوص، تستحق كلتا المحكمتين الثناء على ما تقومان به

من عمل في مجال التصدي للجرائم الجنسية والجنسانية. وينبغي الإشارة بشكل خاص إلى الإنجازات الهامة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في هذه المرحلة، فالمحكمة في الأشهر الأخيرة من عملها. ومن المتوقع إغلاق المحكمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ومن المتوقع ألا يستمر بعد إغلاقها سوى تصفية أصولها بعد عام ٢٠١٥. إن تأثير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في الأجلين القصير والطويل، كان بالغاً. ويمكن قول الشيء نفسه عن الأثر على الصعيد المحلي وعلى المسرح الدولي.

وبعد الحكم على أكايسو في عام ١٩٩٨، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أول محكمة دولية تدين شخصاً بارتكاب الإبادة الجماعية منذ اعتماد اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في عام ١٩٤٨. وبعد الحكم على كامباندا، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أول محكمة تدين رئيس دولة سابق عن هذه الجرائم. وفي تقديم تعريف للاغتصاب والاعتراف بأنه عمل من أعمال الإبادة الجماعية كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضاً في طليعة واضعي القانون الجنائي الدولي. ومن الواضح أن الإرث الذي ستتركه سيؤدّي دوراً هاماً في منع وقوع فظائع مماثلة في المستقبل. ونرى أيضاً سبباً كافيا لتسليط الأضواء على إرث مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي أسهم إسهاماً كبيراً في بناء القدرات بوجه عام وتبادل أفضل الممارسات بين الممارسين في الميدان.

وفي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، هناك الآن ١٤ دعوى جارية فقط، أربعة منها في مرحلة المحاكمة الابتدائية وعشرة منظورة أمام دائرة الاستئناف. والعمل جارٍ لكفالة النقل السلس لأعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ولا يوجد متهمون طلقاء. أما بالنسبة للمحاكم الجنائية الدولية الأخرى، فالتعاون مع الولايات القضائية الوطنية أمر هام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونحيط علما بالعمل الهام الذي يقوم به مكتب المدعي العام بشأن هذه المسألة، بما في ذلك دعم المحاكمات المحلية بشأن جرائم الحرب.

وتضطلع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بدور رئيسي في منظومة الأمم المتحدة بكاملها بشأن التعامل مع الجرائم المرتكبة في منطقة البلقان وفي رواندا، حيث كلفت بمواصلة اختصاص كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحقوقهما والتزاماتهما ومهامهما الأساسية، مع الحفاظ على إرث كلتا المؤسستين بعد انتهاء ولايتيهما. وقد أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للآلية حكمها الأول خلال السنة الماضية. وعمل قلم الآلية على تنسيق مجموعة واسعة النطاق من الخدمات القضائية، بما في ذلك حماية الشهود، وإنفاذ الأحكام، والتعاون مع المحكمتين في إعداد السجلات والمحفوظات من أجل نقلها إلى الآلية.

وتعتمد الآلية، على غرار المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على تعاون الحكومات الوطنية من أجل اعتقال ثلاثة من الهاربين التسعة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذين يتعين محاكمتهم أمام الآلية. ونحن جميعا، وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، ملزمون بالتعاون غير المشروط مع الآلية والامتثال لطلبات المساعدة والأوامر الصادرة عنها. ونغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول على تكثيف جهودها فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

السيد أوريلانا سابالسا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية

للمحكمتين الجنائيتين، والقاضي يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على بيانيهما الممتازين. إن إحاطاتيهما الإعلاميتين، بالإضافة إلى للتقريرين السنويين للمحكمتين المعروضين علينا، تعكسان الجهود الدؤوبة التي بذلتهما المحكمتان من أجل النجاح في تنفيذ ولايتيهما.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نرحب بالتقدم الهام المحرز خلال العام الماضي نحو تحقيق أهداف استراتيجيتها للإنجاز، ولا سيما فيما يتعلق باستئناف والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. إن الإغلاق الوشيك للمحكمة هو سبب يبعث على الكثير من الارتياح، ونشيد بالرئيس على ترك لنا إرثا قانونيا وسياسيا وتاريخيا ودوليا ذا قيمة عظيمة. ويمثل ذلك نجاحا للمحكمتين ونجاحا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

وفي نفس الوقت، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به قبل أن تغلق المحكمة أبوابها. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشير إلى الحالة الملحة الأشخاص الذين برئت ساحتهم أو أفرج عنهم، والذين قضوا فترات عقوبتهم ويعيشون في بيوت آمنة في أروشا. ويجب أن يكون ذلك أولوية من الأولويات، ولا بد لمجلس الأمن أن يحل هذه المسألة، لأنها مسألة إنسانية كبيرة ذات آثار كبيرة على مصداقية مجلس الأمن. ويبدو أن العملي أن تعالج آلية تصريف الأعمال المتبقية تلك المسألة، ونأمل أن ينجح تنفيذ الخطة الاستراتيجية للانتقال، التي تم طرحها في حزيران/يونيه من هذا العام من أجل التوصل إلى حل مستدام للمسألة. ولنتذكر أن تعاون الدول ما زال يمثل حجر الزاوية لقدرة المحكمة على إنجاز ولايتها، والتزام الآلية المستمر بمهامها المتبقية.

ولئن كان من الصحيح أن نقل القضايا إلى المحاكم الوطنية قد يسر إنجاز محكمة رواندا، فإن ذلك الهدف لن تم بلوغه حقا إلا عندما يلقى القبض على الهاربين وتقديمهم إلى العدالة، سواء أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية أو أمام المحاكم الوطنية. ونأمل استمرار تضامن الدول الأعضاء في ذلك الجهد المشترك. ونؤيد تنظيم مناسبة في الشهر المقبل بشأن إغلاق المحكمة. وبطبيعة الحال،ويمكن التعويل على تعاون غواتيمالا الكامل حتى تتمكن المحكمة من إنجاز ولايتها وتتمكن الآلية حينئذ من أن تتولى على نحو كامل المسؤولية وممارسة الولاية القضائية عن محفوظات المحكمة والمهام المتبقية. وكان الهدف الرئيسي للمحكمتين هو معاقبة الجناة والاستجابة لاحتياجات الضحايا.

وفي حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نلاحظ انه تم تقديم ١٦١ متهما إلى المحاكمة، وصدور ٨٠ حكما، وأن القضايا التي في المحاكمة الأولى وقضايا الاستئناف الثلاث تسير على قدم وساق. ونحن نهنئ أعضاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لعزمهم على تنفيذ استراتيجية الإنجاز. ونسلط الضوء بشكل خاص على الجهود الشخصية التي بذلها رئيس المحكمة من أجل تفادي التأخير.

ومن الأهمية بمكان مساعدة المحكمة على اختتام عملها في الموعد المحدد. وقد استمعنا باهتمام كبير إلى الشواغل التي أعرب عنها رئيس المحكمة فيما يتعلق بقدرتها على مواصلة وتيرة عملها. وفي حين أن المحاكمات ودعاوى الاستئناف تسير حسب الجدول الزمني المحدد للإنجاز، فقد استمعنا في السنوات الأخيرة كيف أثر النقص في الموظفين وفقدانهم على سيرها. إننا نتشاطر تلك الشواغل، ونأمل أن يتم توفير الدعم اللازم لكي تتمكن المحكمة من إنجاز ولايتها بنجاح.

ونؤكد من جديد الخطورة في اتباع ممارسة بسيطة تتمثل في المقارنة بين التكاليف والفوائد من أجل قياس درجة العدل التي تحققت. إن مكافحة الإفلات من العقاب وإثبات الحقيقة هما من القيم التي تبرر نفسها، ولا سيما في الحالات الخطيرة التي عرضت على المحكمتين.

وفي تموز/يوليه، مرّ عشرون عاما منذ الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. وبالنسبة لغواتيمالا، يتسم إحياء ذكرى سريبرينيتسا بالأهمية لسببين: أولا، من أجل الضحايا، وبوصف ذلك تذكيرا بالحالة التي تجد منطقة البلقان نفسها فيها؛ وثانيا، الدور الذي تؤديه العدالة الجنائية الدولية وتواصل أداءه، لا سيما من خلال هذه المحكمة الدولية.

ويسرنا التقدم المحرز في الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونحن نرحب بالدعم المقدم من كلتا المحكمتين لضمان الانتقال التدريجي الفعال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد قامت الآلية بإجراءاتها القضائية وغير القضائية بسرعة ملحوظة، مع المحافظة في الوقت نفسه على أعلى المعايير. إنها نموذج لمؤسسات العدالة الجنائية الدولية.

كما أن الآلية أساسية، لأنه خارج نطاق الإجراءات القضائية، هناك جانب رئيسي وراء إنشاء المحكمتين ينبغي ألا يغيب عن بالنا. وأنا أشير إلى التشجيع على السلام والمصالحة. وعلى الرغم من أن المحكمتين قد أسهمتا بدرجة كبيرة في السعي لتحقيق هذه الغاية، هناك أيضا عناصر هامة أخرى لدعم المصالحة، مثل إدارة المحفوظات بطريقة ملائمة، ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية.

ونحن نريد أن يتم الحفاظ على إرث المحكمتين. وحيث إن عمل المحكمتين يقترب من نهايته، ما من شك في أنهما أرستا أساسا متينا للسلام والعدل الدوليين، بفضل وضع القانون الجنائي الدولي وتطبيقه.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييدنا غير المشروط للمحكمتين الدوليتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية، وأن أشجع الدول على مواصلة دعم هذه المؤسسات.

السيدة بوتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر الولايات المتحدة الرئيسين ميرون ويونسن على تقريريهما عن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ولولا إيلاء العناية الواجبة والعمل الشاق من جانب المحكمتين وعزمهما على تحقيق العدالة لضحايا الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، لم يكن ممكنا مساءلة الكثير من المسؤولين عن تلك الفظائع عن جرائمهم. وبفضل المحكمتين، توفر لضحايا الفظائع المروعة هذه قدرا معقولا من العدالة، في حين تمكن المجتمع الدولي من إحراز تقدم كبير في صون السلام والأمن الدوليين على مدى السنوات العشرين الماضية، عن طريق تحقيق العدالة والمساءلة عن الفظائع المرتكبة اللتين اضطلعت بهما المحكمتان.

وإذ تتأهب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للإغلاق في الأشهر القليلة القادمة، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن تقديرها العميق لموظفي المحكمة الكثر، بمن في ذلك القضاة والمدعون العامون وموظفو الدعم والمحققون ومحامو الدفاع، الذين تولوا رعاية الضحايا على مدى العقود الماضية بإبداء التعاطف معهم، فضلا عن ترسيخ مبادئ القانون الدولي وكفالة إرث المحكمة.

وبفضل عملها الدؤوب، بتت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في جميع المحاكمات في عام ٢٠١٢، وهي على وشك إنجاز جميع الأعمال المتعلقة بدعاوى الاستئناف، ولم يتبق لها سوى حكم استئناف واحد فقط في قضية معقدة تشمل متهمين متعددين، ويتوقع البت فيها بنهاية العام. وعلى الرغم من الصعوبات المحيطة بالاستعاضة عن الموظفين ذوي الخبرة، فإن المحكمة ماضية نحو الانتقال السلس والفعال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، فضلا عن المحاكم الوطنية حيث

تجري المداولات المتعلقة بالمتهمين من قبل المحكمة الدولية لرواندا الذين ما زالوا فارين.

ونثني أيضا على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعامها المثمر من العمل. فقد أصدرت حكمي استئناف إلى جانب ٦ طعون تمهيدية إضافية، في حين أحرزت تقدما في القضايا الأربع المتبقية في المرحلة الابتدائية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الدوائر الابتدائية بغرض التعجيل بإصدار الأحكام في تلك القضايا والتأكد من صدورها في الموعد المحدد. ونعرب عن تقديرنا أيضا لقسم المجني عليهم والشهود، الذي قدم خدمات إلى الشهود البالغ عددهم ٢٠٦ شاهد الذين مثلوا أمام المحكمة، وحقق هدفه المتمثل في إجراء ٣٠٠ مقابلة مع الشهود، في ذات الوقت الذي كفل فيه حماية سلامة العملية وصون الكرامة الإنسانية للشهود. ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق وإعجابنا بالقاضي تيودور ميرون، الذي سيكمل قريبا فترة ولايته بصفته رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا، والذي وجهت قيادته الحكيمة أعمال المحكمة في غضون السنوات القليلة الماضية.

ويمثّل القانون الجنائي الدولي أحد أعظم الأدوات المتاحة لنا لتعزيز السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم. ومثلما تذكرنا الأحداث المروعة التي نشهدها في جميع أنحاء العالم، من سوريا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى جنوب السودان وكوريا الشمالية، فقد أصبح التحدي المتمثل في وضع حد للفظائع الجماعية أكبر من ذي قبل، بيد أن المؤسسات مثل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا، المسؤولة عن توفير العدالة للضحايا الذين عانوا أشد الأضرار التي يمكن أن تتعرض لها الإنسانية، ألا وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وعن طريق إقامة صرح قانوني استثنائي للمساءلة الجنائية الدولية، ساعدت المحكمتان على إرساء الأساس للأجيال المقبلة لتمكينها من محاكمة الانتهاكات للقانون الدولي بمزيد من الكفاءة وبفهم أفضل للقانون.

وبحلول هذا الوقت من العام المقبل، ستكون المحكمة الدولية لرواندا قد نجحت في إنجاز ولايتها مع نقل حجم عملها المتبقي إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيمثّل ذلك نهاية عصر حقق، بالإضافة إلى عمل المحكمة، نهوضا شاملا للقانون الدولي، وأثبت قدرة المحاكم المخصصة الدولية على تحقيق النجاح، وبيّن ما يستطيع المجتمع الدولي القيام به بالنيابة عن ضحايا الفظائع.

وعليه، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن شكرها لجميع العاملين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين كللوا مسعاها بالنجاح. وعلينا ألا ننسى أبدا ضحايا رواندا ويوغوسلافيا السابقة، ولنذكر دائما الدروس المستفادة من المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد أوبرادوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أتكلم هنا اليوم بصفتي ممثل جمهورية صربيا. وأودّ قبل أن أبدأ، أن أرحب بالقاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأشكرهما على تقاريرهما السنوية.

تؤيد صربيا، بوصفها بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وبما أن لصربيا مصلحة كبيرة في مداولات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أرى أن من واجبنا أن أضيف بعض الملاحظات باسم صربيا، بصفتي ممثلا لها في هذه الجلسة.

لا تزال صربيا ملتزمة التزاما راسخا بمبادئ ونظام العدالة الجنائية الدولية وبدورهما الأساسي في مكافحة الإفلات من

العقاب. وقد تابعت بكل اهتمام أنشطة المحكمة، لا سيما تلك المتعلقة بإنجاز المحاكمات الطويلة الأمد. ومع ذلك، فقد أعربت عن شعورها بالقلق البالغ الناشئ مجددا عن الفشل في تحديد تاريخ إصدار حكم الدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي. فالمتهم، فويسلاف شيشيلي، مواطن من مواطني بلدي. وهو زعيم حزب معارض ذي ميول يمينية في المسائل الوطنية والسياسات الإقليمية. وقد وُجِّهت إليه ادعاءات خطيرة بارتكاب الجرائم ضد الإنسانية لدوره المزعوم في الأحداث التي وقعت في بداية النزاعات المسلحة في يوغوسلافيا السابقة، ولم يصدر الحكم عليه بعد. وفي حين لا يزال في انتظار اكتمال إجراءات المحكمة الابتدائية على مدى أكثر من ١٢ عاما، قضى منها ١١ عاما و ٨ أشهر في مرفق احتجاز تابع للأمم المتحدة. وأعربت الدائرة الابتدائية نفسها عن شعورها بالقلق إزاء قضيته بقولها:

” لقد أمضي فترة احتجاز مؤقت طويلة جدا.. ومع مرور الوقت ازداد عدم اتفاق ذلك مع مبدأ قرينة البراءة وضمانات المحاكمة العادلة“

وبموجب أمر صادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤لأسباب إنسانية، أُفرج عن المتهم مؤقتا وأحيل إلى صربيا حيث يتلقى العلاج من مرض يهدد الحياة. وتُعتبر قضيته مثالا على فشل السلطة القضائية الجنائية الدولية في الوفاء بأهدافها وطموحاتها القصوى.

وفي غضون ذلك، ما زالت صربيا ملتزمة التزاما راسخا بالتعاون مع المحكمة، وقد بذلت قصارى جهدها لأجل الوفاء بالتزاماتها الدولية. وقد تم الإعراب عن ارتياح مكتب المدعي العام إلى مستوى التعاون الذي أبدته صربيا في تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا. وتواصل صربيا من جانبها تقديم دعمها الكامل للجهود التي يبذلها رئيس وقضاة المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة، الرامية إلى إنهاء الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة استعدادا للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونسلِّم ونثق بإمكانية تنفيذ عملية الانتقال هذه دون أي تأثير سلبي على الحقوق الإجرائية، سواء كانت حقوق المتهمين أم الضحايا.

ويسرني على الصعيد المحلي، أن أبلغ الجمعية العامة أن السلطة القضائية في صربيا لا تزال مستمرة في التحقيق وملاحقة ومحاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أسوأ الفظائع في التسعينات من القرن الماضي. وسينشر مشروع الاستراتيجية الوطنية بشأن مسائل جرائم الحرب في نهاية هذا العام. وتتضمن تلك الوثيقة خريطة طريق للأنشطة المستقبلية والتحسينات اللازمة في ذلك المجال فيما يتعلق بالمحاكمات على الصعيد المحلي والتعاون الإقليمي على السواء. وتؤمن حكومة جمهورية صربيا إيمانا راسخا بأن المقاضاة المحلية لكبرى الجرائم الدولية المرتكبة خلال النزاعات المسلحة في تسعينات القرن الماضي، هي إحدى أهم الخطوات الهامة في عملية المصالحة، فضلا عن إقامة علاقات حسن الجوار والسلام الدائم في منطقة يوغوسلافيا السابقة.

وعلاوة على ذلك، فإن المحاكمة الفعالة لجرائم الحرب تمثّل شرطا لازما لعملية إرساء الديمقراطية بصورة كاملة في مجتمعنا عبر تعزيز سيادة القانون واحترام مبادئ القانون الإنساني، وكلاهما إنجاز تعتز به البشرية المعاصرة. ويتمثل الواجب المشترك لجميع البلدان في منطقتنا، في التحقيق ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك، الجرائم المرتكبة في سريبرينيتشا وفوكوفار وسراييفو وكنين وكوسوفو وميتوهيا، أو في أي مكان آخر في يوغوسلافيا السابقة.

ويجب أن تتم تلك الإجراءات دون أي تمييز على أساس وطني أو على أساس الانتماء الإثني أو الديني للجاني أو المجني عليه.

غير أن صربيا لن ترضى عن الطريقة التي يجري فيها تحقيق هذا الهدف. وعلى الصعيد الدولي، فقد لاحظنا أنه تقريبا في جميع قضايا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي يكون فيها الضحايا أفراد أو جماعات من أصل صربي، يتم تبرئة ساحة المتهمَين. وقد أدى ذلك إلى الاعتقاد بأن العلاج لتلك الاختلالات يمكن أن يوجد في الإجراءات المتخذه أمام المحاكم الوطنية. ومع ذلك، هذا الأمر لم يتحقق بعد. وعلى سبيل المثال، بالرغم من اعتراف كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية بتعرض السكان المدنيين من أصول عرقية صربية للقتل العشوائي أثناء وبعد عملية كرواتيا العسكرية، المسماة العاصفة، في عام ١٩٩٥، لم تتم في نهاية المطاف سوى إدانة شخص واحد في ذلك البلد عن جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد حتى الآن.

ومع ذلك، فإن تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يتناول دائما المحاكمات في صربيا والبوسنة والهرسك، ولكن ليست تلك التي في كرواتيا. وفي نفس الوقت، ترفض كرواتيا اختصاص الهيئات القضائية الصربية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب التي ارتكبت في إقليم دولة أخرى. ماذا يسمى ذلك إن لم يكن محاولة من أجل توطيد الإفلات من العقاب لمواطنيها؟ وهناك نهج انتقائي مماثل يبرز بشكل أكبر بكثير في البوسنة والهرسك، وفي عدم محاكمة ألبان كوسوفو على جرائم الحرب التي أقرها بشكل واضح إنشاء آلية قضائية دولية جديدة لمقاضاة مثل هذه الحالات.

وقد قدمت صربيا مساهمة كبيرة إلى نظام العدالة الجنائية الدولية، من خلال تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية. ومع ذلك، فإننا لم نتوقع أن تظل العدالة انتقائية. وتؤيد صربيا تماما الجزء من تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي يدعو الدول إلى تحسين التعاون الإقليمي في هذا المجال. علاوة على ذلك، نعتقد أنه من أجل مصلحة العدالة الدولية، تدعو الحاجة إلى إيجاد آلية دولية للرصد الصارم والمستمر لهذا التعاون. وليس لدى بلدي ما يخفيه، ونحن نتوقع من الحكومات الأخرى اتباع نفس النهج.

وثمة سؤال آخر مفتوح بالنسبة لصربيا في هذه العملية وهو الوضع الإنساني الشامل لمواطنيها الذين أدينوا من قبل المحكمة ويقضون عقوبات في مختلف البلدان في إطار الأنظمة الجزائية وبرامج العلاج المختلفة. وفي حين أن القانون الجنائي الدولي قد تطور تطورا كبيرا بالاجتهادات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنه من الصحيح أن العلم الدولي للعقوبات غير موجود اليوم على هذا النحو.

ويجب الإشارة إلى أن الأمم المتحدة لم تفعل أي شيء تقريبا في هذا المجال. وتشير النتائج الأولى للبحوث التي تجرى في هذه المسألة إلى أن الأشخاص المدانين، الذين هم غالبا سياسيون، وجنرالات جيش وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، لم يتم منحهم أي معاملة خاصة تعكس الطابع الخاص لمسؤولية كل منهم. وكثير منهم من قضوا عقوباتهم في سجون تقع على بعد آلاف الكيلومترات من بلدانهم ومجتمعاتهم. وهم لا يفهمون لغة أو ثقافة المجتمع الذي توجد به السجون. وكما ورد في التقارير المقدمة من لجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن أسرهم لا لا تزورهم بشكل دوري. وهذ يضاعف من عزلتهم – عن المجتمع الخارجي وعن نزلاء السجون.

شغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكاميرون).

طما يحتجون غالبا على العلاج الذي يتلقونه، وفي معظم الأحيان لأنهم لا يتفهمون المعايير الطبية في المجتمعات حيث تقع السجون. كما لا يحصلون على معونة قانونية تتناسب مع الإجراءات القضائية الدولية المحددة التي أدينوا بموجبها.

ولهذا السبب، طلبت صربيا، في عام ٢٠٠٩، التوقيع على اتفاق بشأن إنفاذ الأحكام في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بحيث يضاف اسم صربيا إلى قائمة البلدان التي تنفذ فيها الأحكام. ولكن، على الرغم من أن بلدي طرف في اتفاق من هذا القبيل مع المحكمة الجنائية الدولية، فإن طلبه إلى الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة لم يتم النظر فيه إطلاقا على النحو الواجب. وعدم معالجة هذه المسائل وعدم تقديم رد على الطلب كان لهما أثر سلبي على الرأي العام للمجتمع الصربي تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعملها، وإرثها.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، إن جمهورية تترانيا المتحدة تعيد تأكيد دعمها القوي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وتود أن تعرب عن تقديرها للقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على إحاطاتهما لإعلاميتين اليوم. ونلاحظ مع الامتنان التقدم المحرز في أنشطة المحكمتين خلال الفترة قيد الاستعراض.

وتقر جمهورية تترانيا المتحدة بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل تنفيذ استراتيجيات الإنجاز. ويسرنا أن آلية تصريف الأعمال المتبقية قد تولت المسؤولية عن مهام عديدة. وفي حين أن عملية الانتقال تسير بشكل جيد، فإن بعض العمل البالغ الأهمية ما زال يتعين القيام به. ويسرنا أن نلاحظ أن الإغلاق الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يسير على الطريق الصحيح نحو ٣١ كانون الأول/ديسمبر، حيث لم يبق سوى أنشطة التصفية.

ومع ذلك، وإذ يجري إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يجب ألا تغيب عن ذهننا محنة الأشخاص المفرج عنهم أو الذين برأتهم المحكمة، الذين يستحقون النقل بوصف ذلك حقا مشروعا بحكم القانون والعدالة. ويسرنا أن نلاحظ أنه في بادرة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لتنفيذ استراتيجيتها للإنجاز، فإنها قد واصلت تقليص عملياتها ونقل المسؤوليات إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وحقيقة أنه لم يبق سوى سبع قضايا – أربع محاكمات وثلاث دعاوى استئناف – تدل على التزام المحكمة بإنجاز الولاية الموكلة إليها على وجه السرعة، ووفقا للإجراءات القانونية الواجبة. ويدعو وفد بلدي إلى نفس مستويات الدعم في إغلاقهما كما قدمناها عند إنشائهما.

كما نثني على الدعم المقدم من المستشار القانوني ومكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلا عن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع للمجلس، في ضمان الانتقال السل لمهام المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

احتفلت المحكمة في العام الماضي بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها، وفيما تستعد أن ينتهي العمل قبل نهاية هذا العام،لا يفوتنا بوصفنا بلدا مضيفا أن نقر بالإرث الذي تركته المحكمة للقانون الجنائي الدولي في المنطقة والمجتمع الدولي. إن المحكمة لم تثري فحسب الفقه القانوني والممارسة القانونية من خلال عملها الأساسي، بل كانت أيضا بمثابة مركز بحث وتعلم وتعليم للمدارس الثانوية والكليات والجامعات، والمحاكم المحلية والدولية في مجال القانون الجنائي الدولي.

وطوال فترة وجود المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، واصلت جهودها الرامية إلى نقل الخبرات والمعلومات إلى السلطات الوطنية والإقليمية بهدف بناء القدرات في قطاع العدالة الجنائية الوطنية. كما تشاطرت الدروس المستفادة

وأفضل الممارسات المكتسبة من عملها مع النظراء الوطنيين. وأضاف قيمة كبيرة للممارسات القضائية الدولية ليس في المنطقة فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.

ويعكس تقرير آلية تصريف الأعمال المتبقية (انظر A/70/225) جهودها الحثيثة الرامية إلى إنشاء هيكل أساسي ليحكم أنشطتها، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى وضع قواعد وإجراءات وسياسات تحقق التواؤم بين أفضل الممارسات للمحكمة الجنائية لرواندا والمحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة وتبني عليها.

ويسرنا أن نلاحظ أن آلية تصريف الأعمال المتبقية قد واصلت العمل من خلال فرعيها في أروشا ولاهاي. ومن الجدير بالثناء أنه وفي حين تعمل المحكمتان على إنجاز عملهما وتواصلان تقليص حجم عملهما وعملياتهما تدريجيا، تتأهب آلية تصريف الأعمال المتبقية لتولي مهامها وتعتمد بقدر أقل فأقل على خدمات الدعم من كلتا المحكمتين، وهي ما تزال تواصل عملية إنشاء إدارة دائمة صغيرة الحجم خاصة بها.

ومن الواضح أن وجود الإدارة المشتركة لكلا الفرعين في قارتين مختلفتين يشكل تحديات فريدة. ونحث آلية تصريف الأعمال المتبقية على مراعاة تكاليف التشغيل بهدف تنفيذ ولايتها بصورة كاملة وفعالة. وندعو أيضا الآلية إلى مواصلة العمل عن كثب مع رئيسي المحكمتين وموظفيهما بما يكفل الانتقال السلس للمهام المتبقية.

وإذ نثني على التدابير التي اتخذها الآلية والمحكمتان في اتساق مع الترتيبات الانتقالية، فإننا نود توجيه النداء مجددا إلى المجتمع الدولي لمواصلة التعاون مع الآلية والمحكمتين لأجل كفالة القبض على الفارين المتبقين مع نقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة، وأولئك الذين أتموا مدة عقوبتهم في الوقت المناسب. وفي غضون ذلك، ستواصل حكومة جمهورية تترانيا المتحدة تقديم الدعم اللازم إلى الآلية والمحكمتين على السواء.

ونرى أن الترتيبات العملية التي وضعها الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) لضمان بدء عمليات آلية تصريف الأعمال المتبقية ملائمة جدا. وإننا لعلى اقتناع راسخ بأن من شأن الخطوات الفعالة التي اتخذها الأمين العام، والدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لكفالة الموافقة على الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع وصرفها، أن تساعدا على إكمال إنشاء مقر فرع الآلية في أروشا في الوقت المناسب وشغله على النحو المقرر.

ومن جانبنا، فقد وفرت حكومة تترانيا البنية التحتية اللازمة، بما في ذلك الأراضي – التي أذن بها فخامة الرئيس كيكويتي في وقت مبكر من تموز/يوليه الجاري. ووفرنا أيضا الوصول إلى شبكة الطرق والكهرباء، فضلا عن قرب اكتمال توفير المياه والخدمات الأخرى، بما فيها الوصلات الخاصة بشبكة الإنترنت.

ختاما، نود أن نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقضاتها وموظفيها على تفانيهم والتزامهم. ونود أيضا الإعراب مرة أخرى عن تقديرنا الصادق للمجتمع الدولي على الثقة التي منحها لتترانيا لاستضافة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على مدى السنوات العشرين الماضية منذ مأساة الإبادة الجماعية في رواندا. لقد كان إنشاء المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تذكرة محزنة بأسوأ الغرائز البشرية. وينبغي أيضا أن تكون تذكيرا لنا بأن توضع عبارة ”لن يتكرر هذا أبدا“ في محلها تماما، وليس أن يتكرر ذلك ”المرة تلو الأخرى“.

السيد غروستيهي أوبانوث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تشيد مرة أخرى بعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلا عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وهي تدرك الإسهامات الكبيرة التي قدمت في مجال

العدالة الدولية والتطوير التدريجي للقانون الدولي منذ إنشاء المحكمتين. ونحن ممتنون لرئيسي المحكمتين على قيادتهما، ونتوجه بالشكر عبرهما إلى المدعين العامين والمسجلين وجميع الذين عملوا بالمحكمتين اللتين أصبحتا سلفا نموذجا يحتذى في الكفاح من أجل المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

ونرحب مع عظيم الارتياح بالأنباء القائلة بأن عمل المحكمة الجنائية الدولية في تنزانيا سيختتم في كانون الأول/ديسمبر. وتكرر شيلي تأكيد ضرورة التعاون الدولي من أجل إيجاد حل لـ ١١ شخصا بريئا ما زالوا يقيمون في بيوت آمنة في أروشا وهم بحاجة إلى نقلهم، بالإضافة إلى تسعة متهمين ما زالوا طلقاء، ويقع ستة منهم تحت طائلة الولاية القضائية لرواندا، وثلاثة منهم ضمن اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي من المقرر إغلاقها في عام ٢٠١٧، ومع إدراكنا للتحديات القائمة التي تواجه استراتيجية إنجازها، فإننا على ثقة بأن جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، سيقدمون الدعم اللازم لتمكينها من أداء ولايتها فضلا عن كفالة عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية على وجه مناسب فيما يتعلق بالمحكمتين مثلما تفعل حتى الآن.

وأخيرا، نشجع على تطوير أفضل الممارسات في مجال العدالة الجنائية الدولية لجميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة، وندعو إلى دعم وتنفيذ مبادئ الولاية القضائية العالمية والتكامل بصورة مناسبة.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أن أشيد برئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضيين ميرون ويونسن، على عملهما وجهودهما المستمرة الرامية إلى كفالة المساءلة وتعزيز العدالة الجنائية الدولية. وكما هو الحال دائما، فإن بوسعهما أن يعوّلا على دعم كرواتيا المتواصل والثابت لهما. وتشدد كرواتيا على أهمية إنهاء المحاكمات المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضايا كارادزيتش وملاديتش وهادزيتش، وشيشيلي، ونهيب بالمحكمة لبذل أقصى الجهود في ذلك الصدد.

وتمثل كلتا المحكمتين معا إنجازا كبيرا في تطوير القانون الجنائي الدولي، وفي تحسين الإجراءات الجنائية الدولية وتضييق فجوة الإفلات من العقاب. فقد أُستمع خلالهما إلى أصوات الضحايا وأُرسيت سجلات تاريخية في هذا الشأن. وإن هذا في حد ذاته ليس إنجازا صغيرا. وأرست المحكمتان معايير رفيعة للمسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. وبالقدر ذاته من الأهمية، مهدت المحكمتان الطريق لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي تؤيدها كرواتيا بقوة.

وأود أن أدلي بتعليق موجز بشأن موضوع فويسلاف شيشيلي الذي اشتهر بالتحريض على الحرب ووُجّه إليه الاتهام من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقد أُفرج عنه مؤقتا لأسباب إنسانية، على النحو المنصوص عليه في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ولدى عودته إلى صربيا، واصل شيشيلي تصريحاته واستفزازاته التحريضية. وفي واقع الأمر، فإن ظهور شخص وُجّه إليه اتهام جنائي بارتكاب جرائم الحرب عبر برنامج الواقع التلفزيوني يتنافى مع أي منطق قانوني وفهم أخلاقي. وكما قلنا في مناقشة مجلس الأمن، وسأكرره مرة أخرى اليوم – فإن ذلك أمر غير مقبول البتة ويمثل إهانة للضحايا.

وتعتقد كرواتيا أن التعاون الدولي والإقليمي في المسائل الجنائية، عندما تتم ممارسته وفقا للمبادئ الأساسية وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي، يمثل أساسا سليما للنجاح التحقيق والملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية الأساسية.

وفيما يتعلق بالولاية القضائية العالمية، وهي أداة فرعية قوية لإنهاء الإفلات من العقاب، فإن الدولة التي تنفذ الولاية القضائية العالمية يتعين عليها، أولا وقبل كل شيء، أن تمتثل لطابعها العالمي. وفي نفس الوقت، فإن الدولة التي تنفذ الولاية القضائية العالمية يعين عليها أيضا أن تحترم احتراما كاملا مبدأ التبعية وتنفذه بحسن نية، وبصورة معقولة ومسؤولة ويمكن التنبؤ بها، وفقا لجميع القواعد والمبادئ الأساسية السارية لمختلف مجالات القانون الدولي والمجاملة الدولية.

وفي هذا الصدد، نشجع صربيا على أن تدرج في قوانينها الولاية القضائية العالمية في الجرائم الدولية الأساسية بشكلها المناسب، وتتبع المبادئ المذكورة آنفا لتنفيذها. ولسوء الطالع، إن القوانين الحالية لصربيا، أي القانون المتعلق بتنظيم واختصاصات السلطات الحكومية في دعاوى جرائم الحرب، ليست بالشاملة، لأنها لا تطبق إلا على عدد محدد من الدول المجاورة، ولا بالفرعية، لأنها تُطَبَقُ بصرف النظر عن المبادئ الأساسية المتعلقة بتطبيق الولاية القضائية العالمية. وسابقة صربيا المعيبة قانونا، لأنه لك يسبق لأي دولة أخرى على الإطلاق أن وسعت أو حاولت توسيع نطاق ولايتها القضائية الجنائية على هذا النحو لتشمل عددا محدودا من البلدان المجاورة فقط – لا تعرقل التعاون الإقليمي المنشود فحسب، بل في نهاية المطاف أيضا غرضها الرئيسي، أي فعالية مكافحة الإفلات من العقاب.

والالتزام الحقيقي بإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة، وهي في هذه الحالة على سبيل المثال، عن طريق تطبيق مبدأ الشخصية الفاعلة، نظرا لأن معظم المتهمين بارتكاب هذه الجرائم رعايا صرب. ونادرا ما يكون التطبيق السليم لآليات المساعدة المتبادلة القائمة بين الدول في المسائل الجنائية، وعلى وجه الخصوص، الاتفاقات والقوانين الثنائية السارية، فضلا عن المجاملة الدولية، أكثر من كاف.

وكما ذُكر في مناقشات سابقة بشأن هذه المسألة المحورية، فإن الإرث الهام للمحكمة لا يخلو تماما من العيوب. غير أن ذلك ينبغي بأي حال من الأحوال ألا يلطخ السجل التاريخي للمحكمة، بل ينبغي أن يكون درسا هاما لا بد من الاستفادة منه لصالح العدالة الجنائية الدولية في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم كرواتيا الذي لا جدال فيه لأعمال المحكمتين. وعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم ينته بعد. فبعض المتهمين الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم الحرب ما زالوا في انتظار الأحكام في قضاياهم. وقد قيل في كثير من الأحيان أن تأخير العدالة إنكار لها. والمحاكمة السريعة التي تؤدى إلى صدور قرار من المحكمة، بالإدانة أو التبرئة، لا يمثل واحد من أهم الحقوق الأساسية للمتهمين، بل هي أيضا حق أساسي من حقوق الضحايا. ولذلك نأمل أن تصدر قريبا الأحكام التي ما زالت عالقة لإحقاق العدالة التي طال انتظارها.

السيد موسيخين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن نشكر قيادة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على التقريرين السنويين (انظر A/70/226 و A/70/218، على التوالي) عن أنشطتهما المقدمة إلى الجمعية العامة، وكذلك على التقرير الثالث للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/70/225).

ونقر بالمعلومات التي قدمتها قيادات المحكمتين والآلية بشأن التقدك المحرز في الإجراءات القضائية ومعدل إنجاز العمليات ونقلها إلى الآلية. نحن نولي اهتماما وثيقا لتلك المعلومات، بالنظر إلى أنه لم يكن بمقدور المحكمتين، كما هو معروف جيدا، إنجاز عملهما وفقا للجداول الزمنية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وفي ضوء ذلك، نرحب بتأكيد أن محكمة رواندا، على الرغم من أن إغلاقها قد تأخر، ستغلق أبوابها بحلول نهاية هذا العام.

أما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فالحالة ما زالت أكثر تعقيدا. وبعد تحليل التقرير، أصبحنا أكثر اقتناعا بأن تلك المحكمة ما زال لديها الإمكانات لتقليص مدة إجراءاتها. ومع ذلك، على الرغم من النداءات العاجلة لمضاعفة الجهود في ذلك المجال التي وجهت إلى المحكمة في قرار مجلس الأمن ٢١٩٣ (٢٠١٤)، فإن التقليص المتوقع لم يحدث. وتلك الحالة غير مقبولة. والمشاكل المتعلقة بالتوظيف، التي نرى مرة أخرى إشارات إليها في التقرير، لا تكفي لتفسير الحالة. وهناك حقا حاجة إلى الاستعاضة عن الموظفين بموظفين جدد. ونعتقد أن من الممكن تماما ترتيب إحالة القضايا دون إلحاق الضرر بنوعية وسرعة معدلات العمل. والأسباب الأخرى للتأخيرات، المشار إليها في التقرير، يصعب أيضا وصفها بالأسباب القاهرة.

ونود أن نعلق بصورة منفصلة على حالة الأفراد المتهمين الذين يعانون من مشاكل صحية خطيرة. ويمكن للدوائر الابتدائية ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التفكير في مدى ضرورة وواقعية الاستمرار في مثل هذه المحاكمات. وفي ذلك الصدد يمكنها أن تتخذ القرارات المناسبة، مع مراعاة الاعتبارات الإنسانية. ونأمل أن تتمكن قيادة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في المستقبل القريب، من تصحيح الحالة وتفادي تأخيرات جديدة، فضلا عن الحد من الفترات الزمنية المتوقعة اللازمة لإنهاء المحاكمات. والتقدم المحرز بشأن تلك المسألة ما زال بحاجة لنظر مجلس الأمن في الأشهر المقبلة.

وما زلنا متفائلين بحذر بشأن عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر القرار الأول، وأحرزت بعض أوجه التقدم في أداء المهام الأخرى غير المنجزة من قبل المحكمتين. ونتوقع أن تظهر الآلية أقصى قدر من الكفاءة في أنشطتها، بالنظر إلى الطابع المؤقت لولايتها المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

وفي ذلك السياق، فإن استعراض أنشطة الآلية على مدى فترة السنوات الأربع الأول من عملها، التي من المقرر إنجازها بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ من جانب مجلس الأمن وفقا للفقرة ١٧ من القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، يكتسي أهمية بالغة. وينبغي القيام بتحليل متعمق وجدي للحالة في الآلية يتعين في سياقه ينبغي القيام بذلك الاستعراض على نحو يتسق مع توجيهات القرار والأهداف المحددة فيه.

السيد سانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر القاضي ميرون والقاضي يونسن على عرضيهما. وأود في البداية أن أنوه بالتقدم الهام الذي أحرزته المحكمتان نحو إنجاز أعمالهما والانتقال إلى الآلية.

وباقتراب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من إنجاز أعمالها، نعرب عن اعتقادنا بأنها تضطلع بدور هام في مكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية، ولكنها أيضا أنتجت قدرا كبيرا من الاجتهاد القضائي، بما في ذلك التعريف جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلا عن المسؤولية عن تقديم الدعم.

وأهم من ذلك، أن المحكمة قد استقر في يقينها أن الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا ارتكبت ضد التوتسي

باعتبارها جماعة، وقررت أيضاً أن أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي تشكل جريمة إبادة جماعية متى ارتكبت بقصد تدمير الجماعة المستهدفة.

وبالرغم من التقدم المحرز، ما زال هناك عمل كثير. وإذ نتطلع إلى انتهاء قضية بوتارا أمام دائرة الاستئناف، التي تأخرت دون داع، نلاحظ أن الأشخاص التسعة والثلاثين المدانين بارتكاب الإبادة الجماعية كانوا العقول المدبرة لتلك الجرائم، أساساً، فضلاً عن زعماء وطنيين ومحليين لم تتمكن العدالة الرواندية من الوصول إليهم لكونهم هاربين دوليين. مع ذلك، فإننا نأسف لأن تسعة من الهاربين، منهم فيليسيان كابوغا المعروف، ما زالوا طلقاء، ونكرر دعوتنا للدول الأعضاء، لا سيما دول منطقتنا، للتعاون بغية تأمين القبض على كل من تبقى من الهاربين المتهمين بالإبادة الجماعية، امتثالاً لقرار مجلس الأمن ٢١٥٠ (٢٠١٤).

وفيما يتعلق برصد الحالات الأربع التي أحيلت إلى محاكم وطنية، يؤسفنا أن التقرير قيد الاستعراض، فضلاً عن العروض الشفوية التي استمعنا إليها اليوم، لم توفر تفاصيل كافية بشأن ما آلت إليه تلك الحالات. وفي حين أن الإجراءات في الحالتين اللتين أحيلتا إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بلغت مرحلة متقدمة وتمضي على مسار صحيح، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التأخيرات التي صادفت التحقيق في الحالتين اللتين أحيلتا إلى فرنسا في عام ٢٠٠٧. ونعرب عن عميق الأسف وخيبة الأمل إزاء الإعلان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام عن رفض الدعوى المرفوعة ضد ونشيسلاس مونيشياكا. ومن جهة أخرى، فإن العناية الواجبة التي أبدتها ألمانيا في حالة محاكمة القادة الروانديين لميليشيا الإبادة الجماعية، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كانت مثالاً يحتذى.

وفي أكثر من مناسبة، أعربت رواندا عن رأيها بأن محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإن كانت من ممتلكات الأمم المتحدة، إلا أنه ينبغي أن تنقل إلى رواندا لدى انتهاء ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وفي واقع الأمر، فإن سجلات محكمة رواندا تشكل جزءاً أساسياً من التاريخ الرواندي ولها أهمية كبيرة في حفظ ذكرى الإبادة الجماعية. وسيكون لها دور حاسم في وقاية أجيال الحاضر والمستقبل من الإبادة الجماعية والإنكار والتحريفية. ونأمل أن يتفهم أصحاب الشأن كافة طلبنا هذا وأن يتصرفوا وفقاً لذلك.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على جهودهما لضمان العدالة والمساءلة عن أخطر الجرائم. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الآلية، بدعم من المجتمع الدولي، من إلقاء القبض على الهاربين وتقديمهم للعدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن بنود جدول الأعمال المعروضة علينا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علماً بالتقرير السنوي العشرين للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (انظر A/70/218)؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أيضاً أن الجمعية ترغب في أن تحيط علماً بالتقرير السنوي الثاني والعشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن

الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (انظر A/70/226)؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علماً بالتقرير السنوي الثالث للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (انظر A/70/225)؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وإذ تنتهي هذه المرحلة من العمل، أود أن أعرب عن خالص امتناني للقاضي فاغن جونسن على عمله في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي تيودور ميرون على عمله في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البنود ٧٦ و ٧٧ و ١٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:١٥.